



قياس مخاطر التركيز الائتماني باستخدام اختبارات الضغط

— دراسة تجربة الأردن —

Measuring credit concentration risk using stress test -a study of Jordan's experience-

نبيلة يحيى الشريف¹، عيساني عامر²

¹ جامعة باتنة -1-، مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية،

nabila.yahiacherif@univ-batna.dz

² جامعة باتنة -1-، مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية،

ameur. aissani @univ-batna.dz

تاريخ الاستلام: 2021/09/12 تاريخ القبول: 2021/10/13 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أحد الأدوات الحديثة والمهمة في إدارة المخاطر المصرفية والمتمثل في اختبارات الضغط حيث أصبحت هذه الأخيرة من أهم أدوات الرقابة الاحترازية على المستوى الكلي والجزئي في البنوك. وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق اختبارات الضغط تساهم في تكوين صورة عما ستكون عليه الأوضاع في البنوك في الفترات القادمة، كما تمكنها من تقييم قدرتها على مواجهة مختلف الصدمات الاقتصادية والمالية واتخاذ التدابير اللازمة لتخفيف حدة تلك الصدمات كتدعيم رأس المال وتعديل الإجراءات التشغيلية، ووضع خطط طوارئ متقدمة.

كما توصلت الدراسة إلى أنه ورغم مواكبة البنوك في الأردن لأحدث الممارسات العالمية في مجال اختبارات الضغط إلا أن مخاطر التركيز الائتماني لها تأثير كبير على بعض البنوك مقارنة بالمخاطر الأخرى مما يشير إلى ضرورة تخفيض مخاطر التركيز لديها.

كلمات مفتاحية: اختبارات الضغط، مخاطر التركيز الائتماني، سيناريوهات.

تصنيفات JEL : M21 ، G22.

Abstract:

The study aimed to identify one of the modern and important tools in banking risk management, which is the stress tests, as the latter has become one of the most important prudential control tools at the macro and micro levels in banks. The study concluded that the application of stress tests contributes to forming a picture of what the conditions will be in the banks in the coming periods, as well as enabling them to assess their ability to face various economic and financial shocks and take the necessary measures to mitigate those shocks, such as strengthening the capital, modifying operational procedures, and developing contingency plans. advanced.

The study also found that although banks in Jordan keep pace with the latest international practices in the field of stress testing, credit concentration risks have a significant impact on some banks compared to other risks, which indicates the need to reduce their concentration risks.

Keywords: Stress tests, credit concentration risk, scenarios

JEL Classification Codes: M21, G22.

المؤلف المراسل: يحيى الشريف نبيلة ، الإيميل: nabila.yahiacherif@univ-batna.dz

1. مقدمة:

يواجه القطاع المصرفي في غالب الأحيان العديد من المخاطر التي تختلف درجة حدتها من بنك إلى آخر، وكنتييجة لاحتدام المنافسة في السوق المصرفية بسبب العولة المالية وتحرر الخدمات المالية فقد تزايدت المخاطر التي تواجهها البنوك، وتعتبر مخاطر التركيز الائتماني من أهم المخاطر التي تواجه البنوك في الوقت الراهن والتي غالبا ما ينتج عنها خسائر مؤثرة بشكل جوهري على درجة الربحية ودرجة الأمان في البنوك؛ مما يشكل تهديدا للبنوك بعدم القدرة على الاستمرار في تقديم خدماته وممارسة نشاطاته.

ونظرا لأهمية مخاطر التركيز الائتماني والتي يمكن أن تنشأ في البنود داخل الميزانية وخارجها وفي محافظ البنك المختلفة فقد وجب تقدير وقياس هذه المخاطر وتخصيص رأس المال الكافي لمواجهتها وهذا ما جاء ضمن الدعامة الثانية من مقررات لجنة بازل الثانية والتي تقتضي أن يحتفظ البنك برأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك ومنها مخاطر التركيز الائتماني.

ونتيجة للأزمات المالية التي توالى على القطاع المصرفي والتي دفعت المؤسسات الاقتصادية المالية الدولية (صندوق النقد الدولي وبنك التسويات) إلى البحث في أسباب هذه الأزمات المصرفية ومن ثم التوصل إلى الحلول المناسبة، وقد تبين بعد الدراسات المعمقة أن أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث هذه الأزمات هي تزايد المخاطر المصرفية التي واجهتها هذه البنوك من جهة، إضافة إلى ضعف أنظمة إدارة المخاطر بفعالية على مستوى البنوك من جهة أخرى، وكذا ضعف الأجهزة الرقابية الداخلية والخارجية (ضعف الدور الرقابي للبنوك المركزية)، إضافة إلى غياب الإفصاح عن كمية و حجم المخاطر التي تتعرض لها وطرق إدارتها.

وبما أن مخاطر التركيز تعتبر من أهم الأسباب التي تؤثر بشكل عن البنوك والتي تشكل تهديدا على أداء نشاطاته وقدرته على الاستمرار ، مثل ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية في ظل أزمة الرهن العقاري سنة 2008 وما واجهته البنوك الأمريكية من صعوبات بسبب تركيز الائتمان في القطاع العقاري، ولهذا فقد أكدت الأزمات التي حدثت في الفترات السابقة والتي عصفت بالقطاع المصرفي، أن إدارة المخاطر لا تتم فقط في الظروف العادية، بل يجب كذلك وضع سيناريوهات للظروف الصعبة والتي تتميز بالشدة لكنها ممكنة الحدوث ويتم ذلك باستخدام ما يعرف باختبارات الضغط كأداة هامة لقياس قدرة البنوك على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة التي قد تواجهها وتقييم الوضع المالي ضمن سيناريوهات شديدة ذات احتمال كبير للحدوث.

وقد دأبت البنوك الأردنية في مجال إدارة المخاطر التي تواجهها، على تطبيق تعليمات البنك المركزي الأردني والمتعلقة باختبارات الأوضاع الضاغطة للبنوك العاملة في الأردن وذلك منذ 2009/09/30، وقد شهد هذا الموضوع منذ ذلك الوقت تطورات عديدة، خاصة في أعقاب الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وقيام لجنة بازل للرقابة المصرفية في عام 2009 بإصدار المبادئ الرئيسية لاختبارات الضغط والرقابة عليها، وكذلك في عام 2012 حين أصدرت اللجنة ورقة عن مراجعة تطبيق هذه المبادئ، إضافة إلى قيام صندوق النقد الدولي بتطوير منهجيات شاملة لإجراء اختبارات الضغط، وقد أصبح تطبيق هذه المبادئ أمراً ضرورياً تلتزم به الجهات الرقابية في معظم دول العالم. ويأتي إصدار البنك المركزي لهذه التعليمات وذلك بهدف مواكبة آخر المستجدات في هذا الموضوع وما ينسجم مع أفضل الممارسات العالمية في مجال اختبارات الضغط.

وعليه ومما سبق فإن إشكالية الدراسة تتمثل في:

كيف تساهم اختبارات الضغط في مواجهة مخاطر التركيز الائتماني؟ وكيف يتم تطبيقها في البنوك العاملة في الأردن؟
أولاً: أهمية الدراسة:

تعتبر مخاطر التركيز في محفظة القروض من أهم المخاطر التي تواجه البنوك وبالتالي التأثير على القرار الائتماني وذلك كون أن التركيز يؤدي إلى التوزيع غير المتوازن لقروض المحفظة، واحتمال حدوث خسائر كبيرة جداً نسبة إلى رأس المال، وتبرز أهمية الدراسة في تطبيق اختبارات الضغط ضمن سيناريوهات عالية الشدة وقياس تأثير مخاطر التركيز على رأس المال بوصفه الدعامة التي يمكن بها مواجهة الخسائر المحتملة للقروض المتعثرة.

ثانياً: أسباب اختيار موضوع الدراسة

يمكن تقسيم الأسباب المرتبطة باختيار الموضوع إلى أسباب شخصية متعلقة بالتخصص والمسار المهني، وأخرى موضوعية والمتمثلة في أهمية إدارة مخاطر التركيز الائتماني في القطاع المصرفي وذلك بسبب الأزمات التي توالى على القطاع المصرفي والتي كان آخرها أزمة الرهن العقاري 2008 وما انجر عنه من تداعيات على القطاع المصرفي من جهة وعلى اقتصاديات الدول من جهة أخرى استدعت إعطاء الأهمية البالغة لهذا الموضوع ومحاولة إصلاح ما خلفته هذه الأزمة.

ثالثاً: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

- إلقاء الضوء على إجراءات قياس مخاطر التركيز الائتماني باستخدام اختبارات الضغط؛

- الوقوف على تجربة الأردن في استخدام اختبارات الضغط لقياس مخاطر التركيز ومدى قدرة البنوك العاملة في الأردن عن الكشف المبكر عن هذه المخاطر والتحوط لها للحفاظ على استقرار القطاع المصرفي، وكل هذا بما ينسجم مع أفضل الممارسات العالمية في مجال اختبارات الضغط.

رابعاً: الدراسات السابقة

لقد تم الاطلاع على مجموعة من الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة وأهم نتائجها وتتمثل في:

- دراسة بن ربيع حنيفة وبن زابة عبد المالك 2014 " اختبارات التحمل كآلية لإدارة المخاطر المصرفية " هدفت الدراسة إلى دراسة اختبارات الضغط وتوضيح أهمية استخدامها كأداة لإدارة المخاطر المصرفية، وقد توصلت الدراسة إلى تصنيف اختبارات الضغط كجزء أساسي من منظومة إدارة المخاطر في كل مصرف، واعتبارها ذات أثر بارز في اتخاذ القرارات عند وضع الخطط الإستراتيجية.

- دراسة نرmin حميد علي زكنته 2019، " استخدام اختبارات الضغط في ادارة مخاطر التركيز الائتماني- بحث تطبيقي في مصرف سومر التجاري-" هدفت الدراسة إلى التعرف على اختبارات الضغط المصرفي وهي أحد أهم الأدوات الحديثة والمهمة في إدارة المخاطر المصرفية من خلال تطبيق معادلات تلك الأداة على العينة، حيث يعد القطاع المصرفي من أكثر القطاعات عرضة للتغيرات السريعة والمفاجأة في ظل بيئة اقتصادية تنسم بعدم الاستقرار مما يجعلها عرضة للمخاطر، حيث أصبح من الضرورة استحداث قسم خاص لإدارة المخاطر للحد من المخاطر المصرفية التي يتعرض لها العمل المصرفي والتي تؤثر بصورة سلبية على أدائه، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة مباشرة بين اختبارات الضغط وإدارة المخاطر وذلك لكون اختبارات الضغط أداة أساسية في إدارة المخاطر وتعتبر أسلوب ومنهج موحد في إدارة المخاطر المصرفية وتساعد في الكشف عن أثر المخاطر التي تتعرض عمل المصرف ومدى قدرة المصرف على مجابهة تلك المخاطر وذلك بهدف المحافظة على سلامة الوضع المالي للمصرف ومدى قدرته على الاستمرار في العمل المصرفي، وبهذا على السلطة الرقابية أن تقوم بوضع منهجية موحدة لاختبارات الضغط ليتسنى للمصارف تطبيقها والاستفادة من هذه الأداة في إدارة المخاطر وتجنب الصدمات التي يمكن أن تتعرض لها المصارف.

- دراسة عبد الله القرشي، 2020 "استخدام اختبارات الضغط في قياس المخاطر المصرفية، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والتجارية في اليمن"

هدفت الدراسة إلى استخدام اختبارات الضغط في قياس المخاطر المصرفية عبر تنفيذ سيناريوهات صدمات مختلفة الشدة في متغيرات الاقتصاد الكلي ومعرفة تأثيرها على المخاطر المستقبلية للبنوك اليمنية، علاوة على ذلك معرفة أي البنوك التجارية أو الإسلامية أكثر عرضة للمخاطر المستقبلية عند تطبيق اختبارات الضغط، وتوصلت الدراسة إلى سلامة البنوك محل الدراسة من مخاطر رأس المال عند تطبيق اختبارات

الضغط عبر أسلوب السيناريوهات لمتغيرات الاقتصاد الكلي، في حين لم تظهر نتائج الدراسة وجود اختلافات في مستوى المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية والتجارية.

وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها اهتمت بدراسة تجربة إحدى الدول العربية وهي الأردن كإحدى التجارب الفاعلة في مجال تطبيق اختبارات الضغط ومحاولة الانتفاع بهذه التجربة على مستوى النظام المصرفي الجزائري وذلك بهدف مواكبة آخر المستجدات في هذا الموضوع، والحفاظ على استقرار القطاع المصرفي الجزائري.

خامساً: منهج الدراسة

من أجل دراسة الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي في تحديد الإطار النظري للدراسة وذلك عن طريق الاستعانة بالمذكرات والأطروحات والبحوث والمقالات العلمية، والكتب ذات العلاقة بالموضوع، فيما تم الاعتماد على المنهج التحليلي في تحليل النتائج للبنك محل الدراسة . وقد تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: ماهية مخاطر التركيز الائتماني.

المحور الثاني: ماهية اختبارات الضغط المصرفي

المحور الثالث: قياس مخاطر التركيز باستخدام اختبارات الضغط المصرفي - دراسة تجربة الأردن-

المحور الأول: ماهية مخاطر التركيز الائتماني

1-1 مفهوم مخاطر التركيز الائتماني:

يشير مصطلح " مخاطر التركيز " في المجال المصرفي بصفة عامة إلى المخاطر التي تنشأ جراء التوزيع غير المتكافئ في الائتمان، أو التركيز في قطاعات الأعمال أو المناطق

الجغرافية والتي لها القدرة على تحقيق خسائر كبيرة تهدد استمرارية المؤسسات المصرفية والمالية. (عصام اسماعيل، 2021، ص 11)

- كما تنشأ مخاطر التركيز الائتماني نتيجة تركيز أنشطة البنك في فئة مخاطر واحدة، أو عبر أنواع مختلفة من المخاطر (تركيز فيما بين المخاطر) على مستوى البنك والتي من المحتمل أن ينتج عنها: (البنك المركزي المصري ، ص 05)
- خسائر كبيرة تهدد قدرة البنك على اداء نشاطاته
- تغيير جوهري في هيكل المخاطر بالبنك.

وبعرفها البنك المركزي الألماني : " بأنها المخاطر التي تنشأ بسبب التوزيع غير المتكافئ بين المقترضين المنفصلين (التركيز في مقترض واحد) أو قطاعات الصناعات، والمناطق الجغرافية (التركيز القطاعي). (PP , Deuthebundesbank, jun 2006 , 02)

وبشكل عام فإن مخاطر التركيز نتيجة عن عدم التكافؤ في منح القروض أو في تشكيلة محفظة القروض، بحيث يتم توجيه الائتمان إما لعميل واحد نظرا لضخامة مركزه المالي، أو مناطق جغرافية معينة أو مجموعة أنشطة معينة أو التركيز على قطاع معين دون القطاعات الأخرى، مثل ما حدث إثر أزمة اهرن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2008 وهو ما أدى إلى إهيار تام في السوق العالمية والتي يعاني العالم من تبعاتها إلى يومنا هذا.

1-2 أنواع مخاطر التركيز الائتماني :

ترتبط مخاطر التركيز الائتماني بالمخاطر المختلفة التي يتعرض لها البنك وتمثل غالبا في:

1-2-1 مخاطر الائتمان:

ينشأ التركيز في الائتمان نتيجة تركيز تعاملات البنك لدى مقترض واحد، أو الاطراف المرتبطة به أو ذات الصلة به بشكل مباشر أو غير مباشر ، أو تركيز تعاملات

البنك في إحدى القطاعات والتي ينشأ عنها في حالة تعثرها خسائر كبيرة وبالتالي عدم قدرة البنك على ممارسة نشاطاته. (المكردي، 2018، ص 180)

ويمكن ربط مخاطر التركيز المرتبطة بالائتمان بنوعين من التنوع غير الكامل: (البنك المركزي العراقي، 2019، ص 60)

النوع الأول: التركيز الفردي : تركيز الزبون الواحد على مستوى العملاء والاطراف المرتبطة بهم وقد ينتج عن هذا النوع توجيه الائتمان إلى زبون واحد نظرا لضخامة مركزه المالي أو التجاري والامتناع عن منحه للمقترضين الآخرين.

النوع الثاني: التركيز القطاعي: وينتج عن التركيز الكبير لقطاعات الأفراد وقطاعات اقتصادية مترابطة مع اختلاف المقترضين من حيث درجة حسيهم للمخاطر فضلا عن أن المقترضين عبارة عن أن المقترضين عبارة عن مجموعات من الأطراف التي يكون احتمال إخفاقهم في السداد مرتبط بعوامل مشتركة بينهم مثل :

- النشاط الاقتصادي

- الموقع الجغرافي

- العملة .

1-2-2 مخاطر السوق: وتنشأ مخاطر التركيز نتيجة وجود تركيز في المحفظة التي يحتفظ بها لغرض المتاجرة كأن تنشأ نتيجة تركيز استثمارات البنك بعملة معينة أو في أوراق مالية تم إصدارها من نفس المصدر.

1-2-3 مخاطر السيولة: حيث تنشأ مخاطر التركيز نتيجة اعتماد البنك على عدد محدد من مصادر السيولة، وأن تركيز على أدوات مالية يصعب تسيلها نتيجة انخفاض الطلب عليها.

1-2-4 مخاطر التشغيل: كأن يعتمد البنك على مصدر واحد للحصول على نظم التكنولوجيا المعلومات اللازمة لإدارة عمليات البنك.

اخور الثاني: ماهية اختبارات الضغط المصرفي:

1-2 مفهوم اختبارات الضغط

يقصد باختبارات الضغط أو اختبارات التحمل استخدام تقنيات مختلفة لتقييم قدرة البنوك على مواجهة الانكشافات في ظل أوضاع وظروف عمل صعبة، من خلال قياس اثر مثل هذه الانكشافات على مجموعة المؤشرات المالية للبنك.(البنك المركزي الكويتي ، 2014: ص183)

كما يشير مصطلح اختبارات الضغط إلى الأساليب المختلفة والشروط المستخدمة لقياس الضغط المحتمل على منشأة أو محفظة أو مركز أو مجموعة استثمارات (بما في ذلك القروض، الأوراق المالية، المشتقات المالية وغيرها من البنود) والتي تهدف إلى تحليل المخاطر والكشف عن حالات الضعف التي يمكن أن تحدث في الظروف الاستثنائية أو غير المتوقعة.(Dimitris ;2007 :P40)

ويعرفها صندوق النقد الدولي بأنها: "تقنية تقيس حساسية محفظة الأوراق المالية، المؤسسات المالية أو النظام المالي ككل عند تعرضه لأحداث افتراضية أو سيناريوهات محددة . فهي اختبارات كمية تتوقع ما سيحدث لرأس المال، الربح، التدفقات النقدية... الخ للمؤسسات المالية بصفة منفردة أو النظام المالي ككل إذا حدث وأن تحققت بعض المخاطر أو حلها ". (International Monetary Fund ;2012 :p8)

وبشكل عام فإن اختبارات الضغط هي إحدى الأدوات المهمة التي تستخدمها البنوك بهدف تقييم قدرتها على إدارة المخاطر المختلفة في ظل الظروف المتوقعة والاستثنائية وذلك ضمن سيناريوهات تاريخية سابقة أو افتراضية ممكنة الحدوث.

2-2 مفهوم اختبارات الضغط لمخاطر التركيز الائتماني : تقوم اختبارات الضغط لمخاطر التركيز الائتماني بقياس مخاطر التركيز في حالة وجود ظروف اقتصادية غير مواتية تؤدي إلى احتمالية تعثر للعملاء المرتبطين أو التوظيفات التي توجد بينها ارتباط من نوع ما في وقت واحد.

2-3 أهداف اختبارات الضغط:

تستخدم اختبارات الضغط في البنوك لتحقيق الأهداف التالية: (البنك المركزي الأردني، 2016:ص3)

1- تحديد المخاطر الرئيسية والسيطرة عليها: حيث تقوم اختبارات الضغط بتحليل منظومة المخاطر لدى البنك (Risk Profile) وقدرته على مواجهة مختلف أنواع الصدمات، وبالتالي تعتبر جزءاً رئيسي من عمليات إدارة المخاطر في البنك. بمستوياتها المختلفة وبذلك تكون لها القدرة على تحديد المخاطر وتركزها وتأثيراتها المحتملة على الاستقرار المالي للبنك.

2- المساعدة في عملية التخطيط الرأسمالي: حيث تساعد اختبارات الضغط في عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال الموجه لتغطية المخاطر ذات الأثر المادي، التي تواجه البنك وأي سيناريوهات لصدمات مالية محتملة الحدوث. كما تساعد في تقدير حجم رأس المال المستقبلي الواجب توافره خلال السنوات القادمة.

3- المساعدة في إدارة السيولة: حيث تقوم اختبارات الضغط بتقييم سيولة البنك ومدى كفاية مخففات صدمات السيولة.

4- تعزيز ثقة الرأي العام في استقرار القطاع المصرفي : وذلك بالقيام بنشر نتائج اختبارات الضغط على مستوى القطاع ككل، مما يدل على قدرة القطاع على تحمل أسوأ السيناريوهات الممكنة الحدوث.

2-4 أهمية اختبارات الضغط

بدأ العمل باختبارات الضغط في عام 1999 من طرف صندوق النقد الدولي كأداة من أدوات الرقابة المصرفية، غير أنها لم تكن معروفة لدى الجمهور إلا في أعقاب الأزمة المالية العالمية سنة 2008 ، وقد استخدمت لاستعادة الثقة بالأسواق (أورا وشوماخر، 2013: ص 39): وتكمن أهمية اختبارات الضغط فيما يلي:

- اكتشاف نقاط الضعف في الأنظمة المصرفية؛
- توفر اختبارات الضغط بيانات تفصيلية عن تعرضات البنك للمخاطر
- تعمل اختبارات الضغط كأداة مكملية لأدوات إدارة المخاطر لدى البنك مثل: القيمة المعرضة للمخاطر، ورأس المال الاقتصادي، ولا تعتبر بديل عنها .
- قياس وتقدير الخسائر المحتملة غير المتوقعة التي تحدث نتيجة لوقوع أحداث نادرة ، لا تحصل في ظل الظروف الاعتيادية. (تقرير الاستقرار المالي، 2017: ص 58)
- تساعد في إبراز تركيزات المخاطر والعلاقات المتداخلة غير المحددة أو المحددة بشكل كاف وإمكانيات تأثيرها على النظام المصرفي في أوقات الشدة.
- تكمن أهميتها في كونها أداة مهمة من أدوات الإنذار المبكر التي تنذر البنك بأية نتائج سلبية غير متوقعة تتعلق بمجموعة واسعة من المخاطر.
- تساهم في تقدير حجم رأس المال المطلوب لاستيعاب الخسائر في حالة وقوع أزمات أكثر شدة.

2-5 أنواع اختبارات الضغط:

يمكن تصنيف اختبارات الضغط إلى نوعين رئيسيين هما:

- 2-5-1 اختبار الحساسية:** أو ما يطلق عليها اختبارات ذات المتغير الواحد، وتعتبر الشكل المبسط لاختبارات الضغط، وتقوم على أساس تقييم تأثير أحداث اقتصادية أو مالية غير مواتية على متغير واحد مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة، وهو ما يسهل تحديد المخاطر المختلفة وترتيب تأثيرها على كفاية رأس المال، ومستوى السيولة لدي

البنك، كما تساعد في تحديد عوامل المخاطر المتعلقة بمتغيرات الاقتصاد الكلي مثل: النمو الاقتصادي ، أسعار الفائدة، أسعار الصرف، المخاطر المتعلقة بالائتمان ، مخاطر التركيز، مخاطر التشغيل ، مخاطر السيولة . ويتم تطبيق اختبارات الحساسية على كافة المستويات داخل البنك سواء الفردية أو الكلية. (صندوق النقد العربي، 2020: ص121)

2-5-2 تحليل السيناريوهات:

وتسمى أيضا بالاختبارات المتعددة المتغيرات، تعد هذه الاختبارات أكثر تعقيدا من اختبارات الحساسية، حيث تتم من خلال إحداث تغيرات عدة عوامل غير عادية على متغيرات عدة في آن واحد بناء على مجموعة من الافتراضات . (البنك المركزي العراقي، 2019: ص57)

ويمكن التمييز بين نوعين السيناريوهات:

1-2-5-2 سيناريوهات تاريخية: تكون مبنية على أحداث وقعت في تواريخ سابقة (بنك عودة السوري، 2012: ص29)، ودراسة تأثيرها على محفظة البنوك في حالة حصولها مرة أخرى مثل: الأزمة المالية 1929، الأزمة المالية العالمية 2008، أزمة الديون السيادية في اليونان سنة 2010، ... الخ .

2-2-5-2 السيناريوهات الافتراضية:

وهي سيناريوهات تعتمد على أحداث افتراضية لم تحدث في الفترات السابقة لكنها محتملة الوقوع، والتي يؤدي حدوثها إلى التأثير على أداء البنوك (حنيفة وبن زابة، 2014، ص72) ، وغالبا ما تشمل حدوث تغيرات جوهرية على المتغيرات الاقتصادية الكلية والتي يكون لها آثار سلبية على أوضاع البنك، ومثال هذه السيناريوهات: ارتفاع نسبة الديون المتعثرة وبالتالي انخفاض ربحية البنك، وبالتالي التأثير على ملاءته.

ومن أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي يمكن أخذها في الاعتبار عند بناء السيناريوهات الافتراضية نحدد: انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ارتفاع مستويات البطالة ، ارتفاع أو انخفاض نسبة التضخم ، ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة، ارتفاع أو انخفاض أسعار الأسهم، ارتفاع أو انخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية. (بن معتوق صابر، 2019: ص35)

2-6 عوامل نجاح اختبارات الضغط: حتى تكون اختبارات الضغط ذات فعالية يجب أن تتوفر فيها العناصر التالية : (فاروق وآخرون، 2020، ص 227)

- يجب أن تكون ذات صلة وثيقة بالحفظة التمويلية والاستثمارية الحالية
- يجب أن تتضمن التغيرات ذات العلاقة بمعدلات السوق
- يجب أن تشمل تغيرات النظام المحتملة وضعف سيولة السوق
- يجب أن تأخذ بعين الاعتبار التفاعلات بين المخاطر المختلفة كمخاطر السوق ومخاطر الائتمان.

الخور الثالث: قياس مخاطر التركيز الائتماني باستخدام اختبارات الضغط في البنوك العاملة في الأردن:

لقد تم اختيار دولة الأردن نتيجة لتوفر المعطيات الكافية لتطبيق اختبارات الضغط وقياس مخاطر التركيز الائتماني ، وكون أن تجربة الأردن تعدد من التجارب الناجحة في مجال اختبارات الضغط في المنطقة العربية ، حيث تستخدم البنوك الأردنية اختبارات الضغط لتقييم وضعها المالي ضمن سيناريوهات شديدة لكنها ممكنة الحدوث، وبالتالي فإن النتائج المتوصل إليها يتم استخدامها في تحديد رأس المال والسيولة الواجب الاحتفاظ بها من قبل هذه البنوك، وهذا حتى تكون قادرة على تحمل الصدمات المالية والمخاطر المرتفعة.

ولهذا خلال هذه الدراسة فإننا فسيتم عرض منهجية اختبارات الضغط كما هي مطبقة في البنوك الأردنية ولن يتم الاكتفاء باختبارات الضغط لمخاطر التركيز كون أن

هذه الأخيرة تعتبر من العناصر المكملّة لمنهجية اختبارات الضغط المطبقة والتي تستخدم نتائجها مجتمعة للحكم على ملاءة النظام المصرفي ككل ومدى استقراره وقدرته على مواجهة مختلف الصدمات المالية .

بناءً على المعطيات المتحصل عليها ضمن تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية لسنة 2020 وتقرير الاستقرار المالي الأردني لسنة 2019 فقد جاء تطبيق اختبار الضغط كما يلي:

3-1 منهجية اختبار الضغط

3-1-1 اختبارات تحليل الحساسية

لقد تم إجراء اختبارات تحليل الحساسية على عدد من عوامل المخاطر لدى البنوك العاملة في الأردن كالآتي:

أ- اختبارات الحساسية لمخاطر الائتمان

فقد تم افتراض حدوث زيادة في الديون المتعثرة بنسبة 100% ، وافترض انخفاض أرباح البنوك بنسبة 50% في عام 2020 مقارنة مع العام الماضي 2019، وذلك بسبب تداعيات جائحة كورونا وأثرها على الأوضاع الاقتصادية في الأردن. كما تم افتراض أن تبلغ نسبة الخسارة عند التعثر (Loss Given Default (LGD ما نسبته 65 % من قيمة الديون المتعثرة .

ب- اختبارات الحساسية لمخاطر التركيز الائتماني

قد تم اختبار تحليل الحساسية ضمن حالتين :

- الحالة الأولى: صدمة تعثر أكبر ثلاث مقترضين باستثناء تسهيلات الحكومة الأردنية والتسهيلات المكفولة من قبلها)

- الحالة الثانية: صدمة تعثر ستة أكبر مقترضين (باستثناء تسهيلات الحكومة الأردنية والتسهيلات المكفولة من قبلها).

وهذا على مستوى كل بنك وعلى مستوى القطاع المصرفي.

ج- اختبارات الحساسية لمخاطر السوق:

تم إجراء بعض الاختبارات لتقييم حساسية البنوك لمخاطر السوق وأثرها على كفاية رأس المال. وقد تم الاختصار على ثلاث أنواع من الصدمات: (تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، 2020، ص 137)

– صدمة أسعار الفائدة : بافتراض ارتفاع أسعار الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس.

– صدمة أسعار الصرف: بافتراض انخفاض سعر صرف الدينار بنسبة 25 % مقابل جميع العملات الأجنبية.

– صدمة انخفاض أسعار الأسهم : بافتراض انخفاض أسعار الأسهم بنسبة 30 % .

3-1-2 اختبارات الضغط الكلية

قام البنك المركزي الأردني بتطوير اختبارات الضغط بحيث أصبح من الممكن التنبؤ بنسبة الديون غير العاملة وأثرها على نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك لعدة سنوات قادمة وهو ما يعرف (Multiple- Period Stress Testing) بدلا من عام واحد فقط، وقد تم التنبؤ بالديون المتعثرة للفترة 2020-2022.

وبما أن مخاطر الائتمان تعد من أهم المخاطر التي تواجهها البنوك والأكثر تأثيرا على ملاءمتها، ولذلك فقد تم توظيف النموذج الناقل (Satellite Modele) للتنبؤ بنسبة الديون غير العاملة للفترة 2020-2022 وبهذا الصدد فقد تم افتراض مجموعة من السيناريوهات الكلية متوسطة الشدة والأكثر شدة وهذه السيناريوهات تندرج بالشدة كما يلي:

الجدول 1: السيناريوهات المفترضة للفترة 2020-2022

السنة	المتغير	معدل النمو الاقتصادي	معدل البطالة	أسعار الفوائد الفعلية $(RIR)^*$	المؤشر العام لأسعار الأسهم
سيناريو هات 2020	السيناريو الحالي المتوقع (Baseline)	-3.4	22.9	7.7	3514
	سيناريو متوسط الشدة	-5.6	24.8	8.7	2635
	سيناريو الأكثر شدة	-7.9	26.7	9.2	1318
سيناريو هات 2021	السيناريو الحالي المتوقع (Baseline)	3.6	19.1	8.7	1318
	سيناريو متوسط الشدة	1.4	21.0	9.7	988
	سيناريو الأكثر شدة	-0.9	22.9	10.2	494
سيناريو هات 2022	السيناريو الحالي المتوقع (Baseline)	3.5	19.1	9.7	494
	سيناريو متوسط الشدة	1.3	21.0	10.7	371
	سيناريو الأكثر شدة	-1.0	22.9	11.2	185

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقرير الاستقرار المالي ، الأردن، 2019 ص67
بالإضافة إلى ذلك فقد تم بناء النموذج على افتراض انخفاض أرباح البنوك في عام
2020 بنسبة 75% مقارنة بسنة 2019، وهذا نتيجة لتداعيات جائحة كورونا،
كما تم افتراض وصول نسبة الخسارة عند التعثر (Loss Given Default) إلى
85% من الديون المتعثرة .

3-2 نتائج اختبارات الضغط

3-2-1 نتائج اختبارات الحساسية

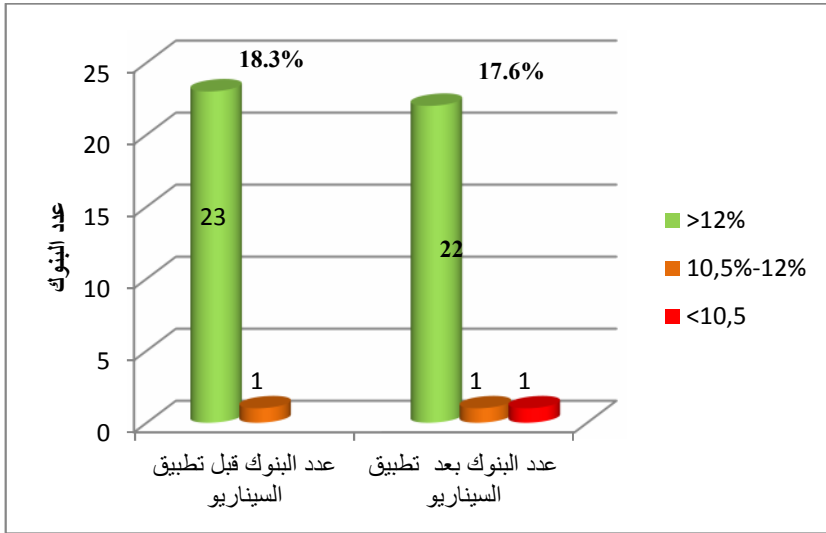
أ- نتائج اختبارات الحساسية لمخاطر الائتمان : حيث انخفضت نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في الأردن من 18.3% إلى 17.6% ، مما يعني أن القطاع المصرفي بشكل عام قادر على تحمل هذه الصدمة حيث تبقى النسبة لديه بعد تأثير الصدمة أعلى من الحد الأدنى المطبق في الأردن والبالغ 12% ، ويرجع السبب في التأثير المحدود لهذه الصدمة إلى:

- ارتفاع نسبة كفاية رأس المال في البنوك الأردنية التي تعتبر من النسب المرتفعة في المنطقة العربية.

- ارتفاع الأرباح المحققة من طرف البنوك الأردنية مما يمكنها من استيعاب المخصصات الخسائر الإضافية الناتجة عن الصدمة حال حدوثها دون التأثير على رأس المال مما يشكل حماية لرؤوس أموال البنوك.

أما على المستوى الفردي فإن النسبة ستبقى أعلى من 12% لدى 22 بنك من أصل 24 بنك فيما ستخفض عن 12% لدى بنكين واحد منهما ستبقى نسبة كفاية رأس المال لديه أعلى من الحد الأدنى المطبق عالمياً والمقدر بـ 10.5% ، وهذا ما يعطي إشارة لقدرة البنوك الأردنية على تحمل هذه الصدمة. (الشكل 01)

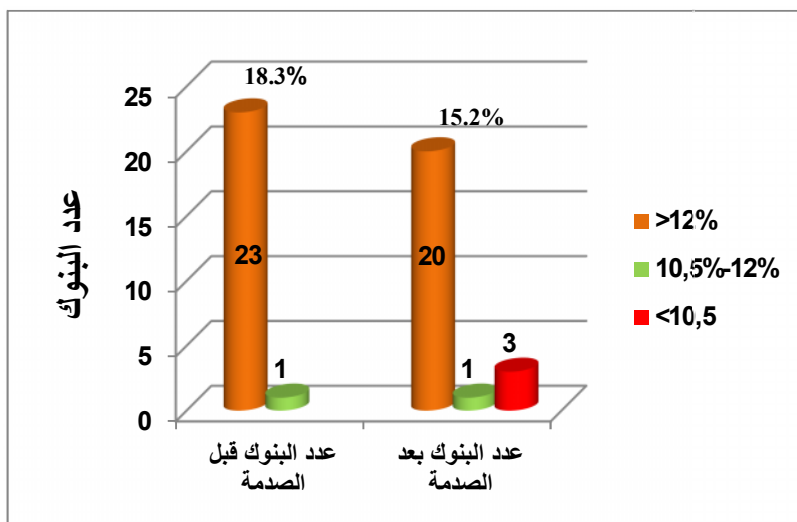
الشكل 1: نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد تطبيق سيناريو زيادة خسائر الائتمان (2019)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقرير الاستقرار المالي ، الأردن، 2019 ص 63
 ب- نتائج اختبار الحساسية لمخاطر التركيز الائتماني: وبحسب الافتراضات السابقة المتمثلة في :

- عشر أكبر ثلاث مقترضين: (باستثناء تسهيلات الحكومة الأردنية والتسهيلات المكفولة من قبلها) على مستوى كل بنك فإن نسبة كفاية رأس المال ستبقى أعلى من الحد الأدنى البالغ 12% لدى (20) بنكاً بنما ستتخفف لدى (4) بنوك واحد منهم ستبقى نسبة كفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى المطبق عالمياً (الشكل 2) ، أما على مستوى القطاع المصرفي ككل فإن نسبة كفاية رأس المال ستتخفف من 18.3% إلى 15.2% (تقرير الاستقرار المالي ،الأردن، 2019، ص64)

الشكل 2: نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد تطبيق سيناريو تعثر أكبر ثلاث مقترضين (2019)



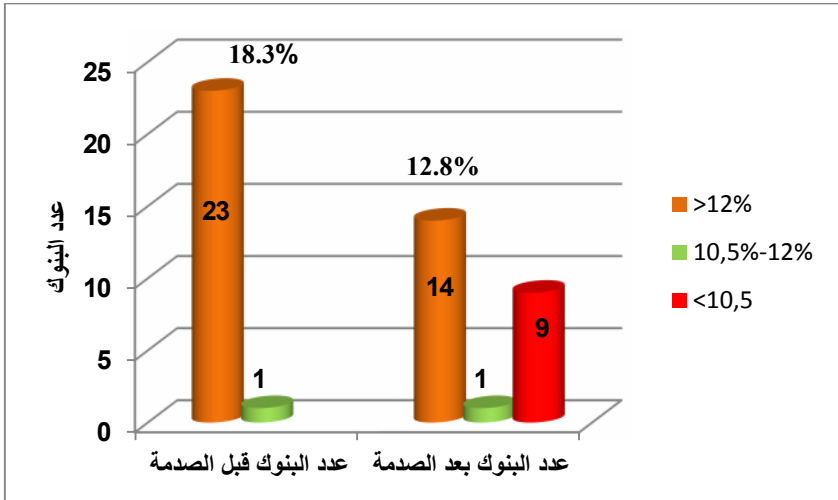
المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقرير الاستقرار المالي ، الأردن،

2019 ص 64

- حالة تعثر أكبر ستة مقترضين: باستثناء تسهيلات الحكومة الأردنية والتسهيلات المكفولة من قبلها، فستتخفص نسبة كفاية رأس المال من 18.3% إلى 12.8% أي أن النسبة على مستوى قطاع المصرفي ككل ستبقى أعلى من الحد الأدنى المطلوب عالميا والمقدر بـ : 10.5%، في حين أن نسبة كفاية رأس المال على مستوى كل بنك فستبقى أعلى من 12% لدى (14) بنكا، وستتخفص عن 12% لدى (10) بنوك حيث أن (9) بنوك ستتخفص النسبة عندهم عن الحد الأدنى المطلوب عالميا. (الشكل

3)

الشكل 3: نسبة كفاية راس المال قبل وبعد تطبيق سيناريو تعثر أكبر ستة مقترضين (2019)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقرير الاستقرار المالي، الأردن، 2019

ص 64

ج- نتائج اختبارات الضغط لمخاطر السوق

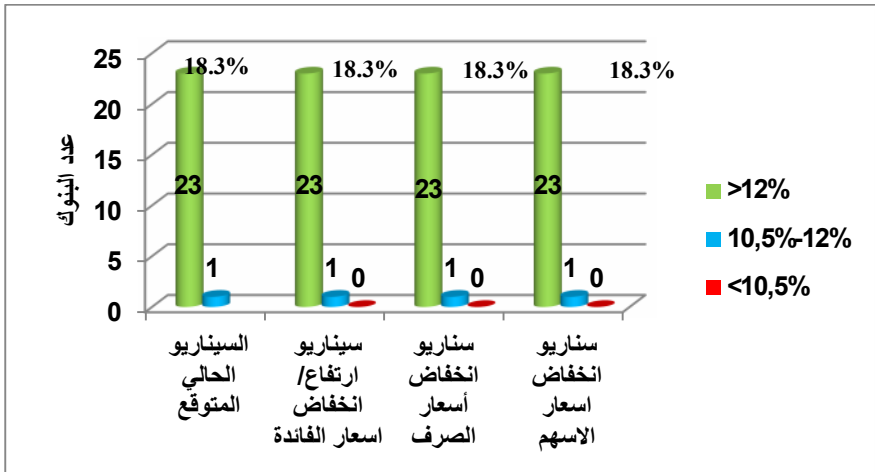
لقد أظهرت النتائج أن السيناريوهات التي تم تطبيقها على القطاع المصرفي في الأردن والمتعلقة بمخاطر السوق المتمثلة في: صدمة ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس*، أو افتراض صدمة انخفاض سعر صرف الدينار بنسبة 25%** مقابل جميع العملات الأجنبية، وكذا صدمة انخفاض أسعار الأسهم بنسبة

* تم احتساب أثر الصدمة باستخدام اختبار الفجوات والذي يعمل على تحديد وضع البنوك فيما يخص رصيد الموجودات والمطلوبات الحساسة لمخاطر أسعار الفائدة.

** يهدف هذا السيناريو الافتراضي إلى قياس تعرض البنوك لمخاطر سعر الصرف بشكل رئيسي، علماً أن قيمة احتياطات البنك المركزي من العملات الأجنبية وصلت في نهاية شهر جوان 2020 إلى حوالي 14.5 مليار دولار أمريكي وتغطي المستوردات بما يزيد عن 8 أشهر وهو مستوى مريح جداً، مما يعزز من استقرار سعر صرف الدينار بشكل كبير.

30%، ففي جميع الحالات لن تتأثر نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في الأردن حيث ستبقى النسبة 18.3 % ، مما يعني أنه ليس هناك أثر لهذه الصدمات على القطاع المصرفي بشكل عام ، في حين أنه على مستوى كل بنك فإن النسبة ستبقى أعلى من 12% في (23) بنكا كما هو الحال قبل الصدمة ، مما يدل على أن البنوك في الأردن قادرة على تحمل صدمات مخاطر السوق وذلك بسبب انخفاض تعرض البنوك في للسوق المالي في الأردن. (الشكل 04)

الشكل 4: نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد تطبيق سيناريوهات مخاطر السوق



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقرير الاستقرار المالي ، الأردن، 2019

ص 65

3-2-2 نتائج اختبارات الضغط الكلية

لقد أظهرت نتائج اختبارات الضغط الكلية وفقا للسيناريوهات المفترضة ارتفاع نسبة الديون غير العاملة من 5.0% في عام 2019 إلى 10.7% في عام 2020 وهذا بافتراض السيناريو الأكثر شدة ، مما سيؤدي إلى انخفاض نسبة كفاية رأس المال

من 18.3% إلى 16.7% في عام 2020. والجدول (01) الشكل (05) التاليين يوضحان النتائج المتوصل إليها:

الجدول 1: نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية لسنة 2020

السيناريوهات المفترضة	نسبة الديون غير العاملة المتوقعة 2020	نسبة كفاية رأس المال المتوقعة 2020
السيناريو الحالي المتوقع	7.8%	17.3%
السيناريو متوسط الشدة	9.3%	17.0%
السيناريو الأكثر شدة	10.7%	16.7%

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على تقرير الاستقرار المالي، الأردن، 2019، ص 67.

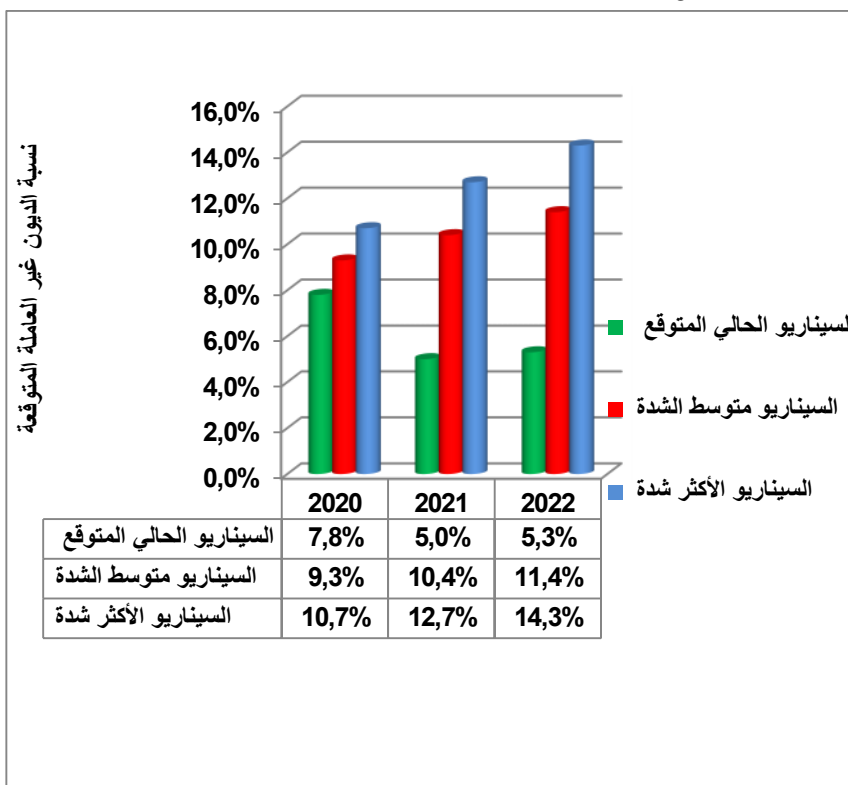
الشكل 5: نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية لسنة 2020



المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على تقرير الاستقرار المالي، الأردن، 2019، ص 67.

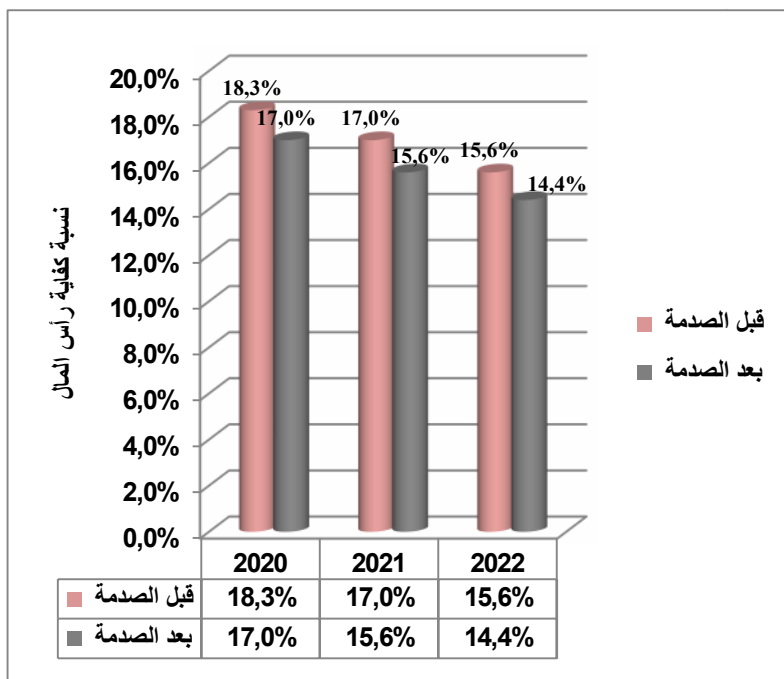
وبافتراض حدوث السيناريوهات المفترضة في الجدول 1 السيناريوهات المفترضة للفترة 2020-2022 فإن نسبة الديون غير العاملة المتوقعة ستكون وفقاً للشكل (06)

الشكل (06) : نسبة الديون غير العاملة للفترة 2020-2022



المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على تقرير الاستقرار المالي ، الأردن، 2019
أما نسبة كفاية رأس المال ففي حال تطبيق السيناريو متوسط الشدة فستنخفض نسبة كفاية رأس المال إلى 14.4% وهي أعلى من النسبة المطبقة في البنوك الأردنية المقدرة بـ: 12% للأعوام الثلاثة القادمة 2020-2022 وبهامش مريح مما يدل على قدرة البنوك الأردنية على تحمل هذه الصدمة. (الشكل 06)

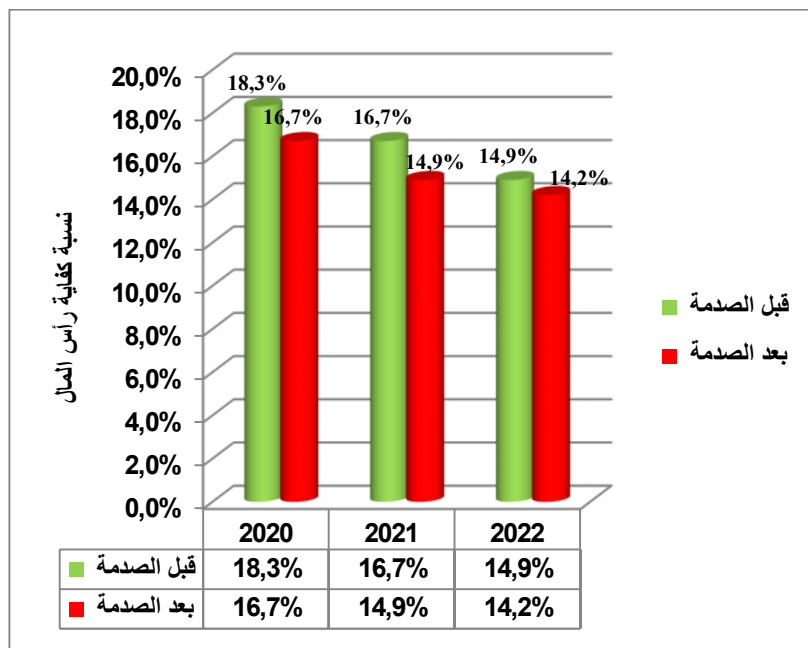
الشكل 6: نسبة كفاية رأس المال عند تطبيق السيناريو متوسط الشدة



المصدر : من إعداد الباحثين

في حين أن تطبيق السيناريو الأكثر شدة سيؤدي إلى انخفاض نسبة كفاية رأس المال إلى 14.2% في عام 2022، حيث ستكون أعلى من 12% مما يدل على تمتع القطاع المصرفي الأردني بنسب كفاية رأس المال مرتفعة قادرة على امتصاص أسوأ السيناريوهات المحتملة. (الشكل 07)

الشكل 7: نسبة كفاية رأس المال عند تطبيق السيناريو الأكثر شدة



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير الاستقرار المالي ، الأردن، 2019،

ص 68

4. خاتمة:

من خلال ما تقدم نستنتج أن اختبارات الضغط قد أصبحت في السنوات الأخيرة - خاصة بعد الأزمة المالية العالمية- من أهم أدوات السياسة الاحترازية على المستوى الكلي و الجزئي في أي قطاع مصرفي ، حيث تمكن من توقع ما ستكون عليه أوضاع البنوك. وذلك ضمن تطبيق سيناريوهات متفاوتة الشدة مقارنة بالسيناريو الأساسي المتوقع حدوثه، كما أن هذه الاختبارات تقيس قدرة تلك البنوك على تخطي هذه السيناريوهات.

أما بالنسبة لتطبيق اختبارات الضغط في البنوك العاملة في الأردن، فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن ذكرها كما يلي:

- لقد بينت الدراسة سعي البنك المركزي الأردني لتطوير منهجيات اختبارات الضغط وذلك ابتداء من تطبيق اختبارات الضغط سنة 2009 ، ثم اختبارات 2013 إلى غاية تطبيق اختبارات 2016 المستمد من أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال.
- لقد أظهرت الدراسة قدرة القطاع المصرفي الأردني بشكل عام على تحمل الصدمات والمخاطر الناتجة عن تداعيات أزمة كورونا على الاقتصاد الوطني، حيث أن نسبة كفاية رأس المال للسنوات القادمة 2020-2022 ستبلغ 16.7%، 14.9%، 14.2% على التوالي وذلك عند تطبيق السيناريو الأكثر شدة وهي أكبر من النسبة المطلوبة والمقدرة ب12%.

- تعود أسباب هذه النتائج الإيجابية إلى تمتع البنوك الأردنية بمستويات مرتفعة من رأس المال المخصص لمواجهة الخسائر المحتملة، كما أنها تتمتع بمستوى مرتفع من الأرباح مما يمكنها من استيعاب مختلف الصدمات المحتملة .

- كما أظهرت اختبارات الحساسية لمخاطر التركيز الائتماني أن هذه المخاطر لها تأثير أكبر على بعض البنوك مقارنة مع المخاطر الأخرى، مما يشير إلى ضرورة سعي هذه البنوك إلى تخفيض مخاطر التركيز لديها إلى أدنى مستوياتها.

الاقتراحات : بناء على النتائج السابقة يمكن تقديم الاقتراحات التالية :

- يجب أن يقوم البنك المركزي الجزائري بتطبيق اختبارات الضغط كجزء أساسي ضمن منظومة إدارة المخاطر التي تواجه القطاع المصرفي والاستفادة من أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال. مثلما هو الحال في الأردن.

- على الأجهزة الرقابية والإشرافية إجراء اختبارات الضغط بشكل دوري ومنتظم للبنوك وكذلك يجب أن تشمل حتى المؤسسات غير المصرفية مثل شركات التأمين، الطاقة ، والأشغال العمومية، وغيرها.

- السماح للباحثين بالاطلاع على الحقائق والمعطيات الخاصة بالنظام المصرفي الجزائري حيث نجد أن تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية لعام 2020 لم يتناول تماماً دولة الجزائر وهو ما يعطي انطباع سيء عن المنظومة المصرفية والاستقرار المالي الجزائري ، مما يعيق جهود الباحثين في مجال تطوير النظام المصرفي بما يتوافق مع آخر المستجدات في دول العالم.

5. قائمة المراجع:

- 1- عصام إسماعيل، مخاطر التركيز الائتماني في المؤسسات المالية والمصرفية، صندوق النقد العربي، 2021
- 2- البنك المركزي المصري، مخاطر التركيز الائتماني وفق الدعامة الثانية لمقررات بازل الثانية، ورقة مناقشة، 2019
- 3- محمد علي المكردى، قياس مخاطر التركيز الائتماني في المصارف التجارية اليمنية، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 2018، المجلد 5 (18).
- 4- أورا هيروكو ، شوماخر ليليانا، بنوك تحت الضغط، مجلة التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي ، 2013، العدد 50 .
- 5- البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، 2017.
- 6- البنك المركزي العراقي، دليل العمل الرقابي، ضوابط إدارة المخاطر في المصارف التقليدية 2019.
- 7- البنك المركزي الكويتي، معايير كفاية رأس المال- بازل (3) للبنوك الإسلامية، الكويت ،2014.
- 8- البنك المركزي الأردني : تقرير الاستقرار المالي 2019.
- 9- البنك المركزي الأردني، تعليمات اختبارات الأوضاع الضاغطة للبنوك العاملة في الأردن رقم (2016/1)، 2016.
- 10- بنك عودة السوري، تقرير الاستقرار المالي، 2012.

- 11- بن معتوق صابر، اختبارات الضغط كأداة لتحقيق الاستقرار المالي -دراسة تجربة الأردن-، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 06 (02)، 2019.
- 12- صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي للدول العربية ، 2020
- 13- بن ربيع حنيفة وبن زابة عبد المالك، اختبارات التحمل كآلية لإدارة المخاطر المصرفية، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 09، 2014
- 14- فخاري فاروق وآخرون، تحليل أهمية استخدام اختبارات الضغط كوسيلة للكشف المبكر عن خسائر المخاطر البنكية مع الإشارة لتجربة البنوك الأردنية ، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 04 (01)، 2020.
- 15- Dimitris, N.,2007; Stress Testing for Risk Control under Basel II,1th edition, Jordan Hill,USA.
- 16- BSBC; Supervisory guidelines for identifying and Dealing with Weak Banks, issued by Basel Committee on Banking Supervision, 2014.
- 17-International Monetary Fund, monetary and capital markets department, Macro financial stress testing –principles and practices, August 22, 2012.
- 18 -DEUTSCHE BUNDESBANK Monthly Report, Concentration risk in credit portfolios, June 2006.